فيحتمل ان يكون الصغير والكبير شقيقين للعبد وهذا واضح والاحتمال ان يكون راجعين الى الحر والعبد
لانه لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويحتمل ان يرجع الصغير الى الحر والكبير الى العبد ويجب الاداء عن عبده
الصغير بدلالة النص لانه لما وجب عليه بسبب عبده الكبير فلان يجب عليه بسبب عبده الصغير اولى كذا في المبسوط ويؤدي
عن مدبره واسمها اولاده وعن عبده المودع والمرهون اذا لم ير ناب في الدين وزيادة نصاب فيخرج عن عبده
الموجر والمدبر والمأذون وان كان مستغرقا بالدين لانه يلي عليه ويموته ولا يجب عن مال كل هذا المأذون سواء كان
عليه دين او لا لانه ليس عبد التجارة وفي البدائع لا يجب عن عبيد عبده اذا كان على المأذون دين يستغرقهم عند ابي حنيفة
وعندهما يخرج عنهم وان لم يكن عليه دين لانهم عبيد التجارة الا ان يكون اشتراهم للخدمة بان نوى المولى حين
عن العبد الذي في قيمته جناية عمدا او خطأ لان الجناية لا تزيل الملك فبقي على ملكه وفي شرح ابن ابي عوف ويؤدي عن مال المكاتب
كان المولاه مدبرا او ام ولد لانهما على ملكه وسواء كان المولى مسلما او كافرا وعند الشافعي لا يؤدي عن الكافر
المنذور بالتصدق به والعبد المعلق عتقه بمجيء يوم الفطر اذا عتق يجب فطرته على المولى ولا يؤدي عن الآبق والمغصوب الجحود ولا
عن عبده المرهون والاعمى المستسقى لانه غير المكاتب عند ابي حنيفة وعندهما كالمدبر قال ابو يوسف في
الاخماس وفريق القوم الذين هم من عامر افق القوم منزلا ومناسبهما وفريق الفيء حصة الفطر وكذا المسبي في فريق
القسمة والاسارى قبل القسمة لا فطرة عليهم لان الملك فيهم لم يتعين قال في البدائع فريق القسمة هو ما اصيب من اموال الحربيين
او وجف عليه المسلمون بالخيل والركاب وفريق الفيء هو ما حصل للمسلمين من اموال الكفار والسبي هو النهب ولا يؤدي صدقة الفطر
عن جنينه لقصور الولاية والمؤنة فانه لا ولاية له في غير حقوق النكاح ولا يموتها في غير الروايات مثل المداواة وعند الشافعي
يؤدي عنه لانه يموت ولا عن اولاده الكبار وان كانوا مجانين لانعدام الولاية تم ان كان للولد الصغير او المجنون مال فان الاب يخرج
صدقة فطرهما من ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يخرج من مالهما وكذا سائر من تلزمه نفقته من الاقارب
ابوهما او وصيه او جدها او وصيه فطرة انفسهما وفي فطرهما من مالهما وكذا الاضحية على هذا الخلاف والاجير عند الاجارة
الفطر عن مماليكهما من انواع التجارة كالنفقة ويؤدي عنهم من مال الابد على الاختلاف والذي يتأتى واما الولد
الكبير المجنون اذا كان فقيرا ان بلغ مجنونا فعليه ان عليه وان بلغ مفيقا ثم جن فلا فطرة على ابيه واذا لم يكن
للصغير او المجنون مال فان فطرتهما على ابيهما ان كان غنيا وان كان فقيرا او ميسرا يجب على الجد في ظاهر الرواية

ويروى الى

ويروى الحسن عن ابي حنيفة يجب على الاب في ماله لا يؤدي عن اولاده الصغار اذا كان فقيرا بالغا فان الروايات كذا
لو كان صبيا في ظاهر الرواية ولا يؤدي عن الجنين لانه لا يعرف حياته ولو كان للصغير ابوان فعند ابي يوسف على كل واحد
فطرة تامة لانه ابن كل واحد منهما على الكمال ولهذا يرث من كل واحد منهما على الكمال وقال محمد عليهما جميعا
فطرة واحدة بينهما لانها مؤنة كالنفقة ولا يلزم الرجل الفطرة عن ابيه وامه وان كانا في عياله لانه لا ولاية
له عليهما كالولاية الكبار وقيل اذا كان لا افيق له يجب عليه فطرته لوجود الولاية والمؤنة ويخرج الفطرة
عن مكاتبه لقصور الملك فيه ولعدم الولاية عليه لانه خارج عن يده ويتصرف بخلاف المدبر وام الولد فان ملكه كامل فيهما
بدليل حل الوطء في المدبرة وام الولد ولا كذلك المكاتبة فانه لا يحل له وطؤها ولا يخرج المكاتب ايضا عن نفقة
المولى عن فريق مكاتبه ولا يخرج ايضا المكاتب عنهم ولا يخرج الانسان صدقة الفطر عن مماليك التجارة لانه يؤدي الى التناقض
والعبد بين شريكين الفطرة على واحد منهما القصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما بخلاف عبد التجارة
لانه لا فطرة فيه قال الشافعي يجب عليهما فطرته ويؤدي المسلم الفطرة عن عبد الكافر ولو كان على العكس قال لا يجب
اذا كان العبد مسلما والمولى كافرا قوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل حر وعبد صغير يهودي او نصراني او مجوسي
نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير رواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الدارقطني يعود به سلام الطويل
وهو متروك والمنابر وي من قول ابن عمر وروي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج زكوة الفطر على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من زبيب وكان طعامنا الشعير رواه البخاري ومسلم
وغيرهما عن ابي سعيد الخدري قال كنا نفطرها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام وصاعا من تمر او صاعا
من شعير او صاعا من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال اراى مدا من هذا يعدل مدين وروي عن ابن عمر رضي الله
عنهما انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج صدقة الفطر قبل ان تخرج الى المصلى رواه صاحب السنن
عن نافع عن ابن عمر وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه خطب بالبصرة فقال افرضوا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة
على الذكر والانثى والحر والعبد نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير رواه صاحب السنن وهذا الحاء
اصل منصوص في تنصيف صاع من البر بنصف صاع خلافا للشافعي فانه قال الاخرى من البر الا صاع كامل وفي الخطة وسوقها
مثلها في الجواز ويجزئ منه نصف صاع ايضا وكذا في سويق الشعير وسويق مثله لا يجوز منه الا صاع كامل واما الزبيب فعند ابي حنيفة

ضبب صدقة الفطر على الولد الكبير يجب على الاب عند ابي حنيفة

منها

التجارة

الفطر

دين

فيعال من الكفاية

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)